

خريطة جديدة للبرامج السياسية لاستعادة الجمهور المصري

تشعب المناصب للفرد الواحد أضى مشكلة في الإعلام



10:45 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اللواء أبو بكر الجندي لـ dmc: الرئيس يحث المجتمع على التعاون

القنوات المصرية تغير المحتوى وتعيد تدوير الوجوه

تُبادر بالفعل، وباعتبار أن هناك حرباً إعلامية دائرية مرتبطة بالتطورات الإقليمية، فأصبح حتمياً تغيير طريقة التعامل، إذ لا يمكن أن تكون استراتيجية الكثير من المنابر قاصرة على الشتائم والصراخ.

وشدد على أن الإعلام في مصر يواجه أزمة معقدة ترتبط بسد النهضة، لكنه مازال يردد الروايات الرسمية ولا يمد بصره المهني لأبعد من ذلك، كما ينقل للمشاهد معلومات عن الثقافة الإثيوبية وكيف ينظر شعبها إلى المصريين، ولماذا يشعرون بالكرهية تجاهنا دون حديث عن البدائل.

وطالب خبراء بضرورة أن يكون هناك تطوير في المحتوى البرامجي ينبع من رؤية إعلامية شاملة تحدد أهداف الفترة المقبلة، ففي ظل تشتت الاستراتيجيات بين القنوات وغلبة المصالح الخاصة على السياسة التحريرية المتبعة وخشية أغلب البرامج من التطرق إلى بعض الملفات، سوف يظل الإعلام مكبلاً ولن يستطيع المنافسة.

تلبى رغبات الشارع في إعلامه المحلي، ويتم إلغاء الخطوط الحمراء وإتاحة الفرصة لتعدد الاختلاف في وجهات النظر كبادرة لاستعادة المصداقية والتأثير، لأن تغيير وجهة القناة ليس كافياً في ظل تشتت المضمون والهدف.

وقال إيهاب البديوي، خبير تطوير المحتوى البرامجي، إن مشكلة الإعلام المصري تكمن في تشعب المناصب للفرد الواحد، فقد تجد المذيع هو المسؤول عن التطوير في المحطة، وأحياناً يكون هناك شخص لم يظهر من قبل على الشاشة ويتم له إسناد مهمة تحسين الأداء، ما يعني أن أي تطوير في الخارطة دون الاستعانة بكوادر متخصصة لن يؤدي إلى مردودات حقيقية في المستقبل.

ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن هناك معضلة أخرى ترتبط بان بعض القنوات لجأت إلى تطوير محتواها البرامجي لتساير موجة رد الفعل على الإعلام المناهض للدولة المصرية، لا أن

ولذلك بعد اقتصار التطوير على تغيير الخطاب الإعلامي من اجتماعي ترقهني إلى سياسي وأمني، خطأ ويتطلب الأمر أفقاً مناسباً وثقافة واسعة من مقدمي البرامج، لأن الجمهور لا يريد مشاهدة محاضرة على الهواء بقدر ما يبحث عن التحليل الاستراتيجي والتوقعات المنتظرة للقرارات الحكومية وردود فعل كل الأطراف.

صحيح أن متابعة الأحداث الإقليمية مطلوبة في إعلام أي دولة كي تجد الحكومة ظهيراً يدعم خطواتها، لكن تظل هناك إشكالية معقدة لدى الجهاز الإعلامي في مصر، فالوجوه التي تختفي تعود مع تغيير المنبر الذي تظهر من خلاله، وبعض هؤلاء لهم سوابق غير إيجابية مع شريحة من الجمهور، أو على الأقل امتلكوا خطاباً مرفوضاً في أحيان كثيرة بحكم سياسة القناة التي عملوا فيها.

ويعول الجمهور على التغييرات التي حدثت في تركيبة الهيئات الإعلامية أخيراً، لتكون هناك خارطة برامجية

إلى المستجدات الحاصلة على الساحة لا توجد أهداف حقيقية، وعندما قررت بعض القنوات أن تكون لها سياسة إعلامية أصبحت هناك مناهة من كثرة السياسات الموجودة.

وأضاف لـ "العرب" أن أزمة بعض الوجوه الإعلامية أنها لم تستوعب بعد الرسالة السياسية التي تريد الحكومة توجيهها للجمهور، والأخطر أن هناك برامج عندما قررت تغيير خارطتها لتكون منبراً جاداً اختصرت ذلك في أن يقوم المذيع بدور المحلل والمُحاضر، وهذه ظاهرة مفرقة للريبة على الناشات المصرية.

ويشير مراقبون إلى أن قمة الإخفاق الإعلامي عندما تعتقد القناة أن استعانتها بمذيع له رؤية سياسية ليقدّم برنامجاً يركز على ملفات ذات أبعاد حيوية تكفي لمسيرة الأحداث الساخنة، فليس مطلوباً من مقدم البرنامج أن يتحدث لأكثر من ساعتين لتقييم وتحليل الموقف، في حين يتم تجاهل الاستعانة بمختصين لديهم خبرة في الملفات المختلفة.

أفردت غالبية القنوات المصرية مساحات واسعة للبرامج السياسية، وقلصت الفنية والاجتماعية والترفيهية التي كانت طاغية على الخطبة البرامجية، لكن المشكلة أن الوجوه الإعلامية المتاحة غير كافية لاستقطاب شرائح جديدة من الجمهور.

المصرية، وأصبح كل برنامج يبحث لنفسه عن جماهيرية تمكنه من المنافسة. ووضعت منابر عدة لنفسها سياسة إعلامية دون انتظار تحرك الهيئات المعنية للقيام بهذه المهمة، فهناك قنوات أفردت مساحات واسعة للأجندة الإخبارية الإقليمية، وتقليص البرامج الفنية والاجتماعية بحكم انشغال الجمهور بمتابعة ملفات حيوية لها علاقة بمصير الدولة وترتبط بتحديات خارجية مصرية.

وأمام التحول اللافت على صعيد تغيير المحتوى وتدوير الوجوه، يصعب توقع إمكانية أن يكون ذلك مقدمة لاستعادة الإعلام المصري جماهيريته المفقودة، لأسباب كثيرة ترتبط بمضمون الخطاب الموجه للرأي العام، والحدود المسموح بها للمقدمي البرامج في الحركة والتطرق لموضوعات تمس الأمن القومي.

وحدد مجلس تنظيم الإعلام قبل أيام الإطار الذي يدور فيه أي حديث يتعلق بأهم ملفات يتابعها الجمهور المصري (سد النهضة وأزمة ليبيا وكورونا)، وأصبحت كل القنوات ملزمة بتناول هذه القضايا من خلال الالتزام بإداعة البيانات الرسمية والتقدير بالرؤية التي تحملها.

وهذا المجلس، قبل تغيير رئيسه مكرم محمد أحمد الأسبوع الماضي، بمحاسبة أي فضائية تناقش هذه الملفات بعيداً عن الرواية الحكومية، ما يقيد عمل البرامج إذا قررت القيام بمهمة أكبر وأشمل من مجرد الترويج للخطاب الرسمي، ويقيد أفواه المذيعين لو أرادوا التعامل بمهنية تضمن لمنابرهم حضوراً في الشارع.

ويقول خبراء إن الوجوه الإعلامية المتاحة غير كافية لاستقطاب شرائح جديدة من الجمهور، فهي وإن كان عملها يحاط بجملته من الخطوط الحمراء التي تتمسك بها الهيئات الإعلامية، فعندما تحاول التناقص مع هذا الواقع تصطدم بنقص حاد في المعلومات التي تمكنها من تجاوز المحظورات.

وأكد إبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري سابقاً أن أي خطة برامجية يفترض أن تكون لها رؤية بحيث يتضح الهدف منها، وبالنظر

هبة ياسين
كاتبة مصرية

القاهرة - أجبرت التطورات الإقليمية غالبية البرامج التلفزيونية في مصر على تسييس خطابها الموجه للجمهور لمواجهة الأحداث المتسارعة على الساحة ومحاولة استثمار الفرصة في استعادة الشعبية، بعد فترة من اهتمام القنوات بتركيز خارطتها البرامجية على قضايا اجتماعية وفنية وترفيهية بذريعة تسليّة المشاهدين أو إبعادهم عن السياسة. ولجأت بعض الفضائيات إلى استحضار وجوه إعلامية تم تغييبها عن المشهد لفترة طويلة، للاستفادة من خبراتها في مخاطبة المشاهدين بمعلومات وتحليلات وكواليس ما يدور في المطبخ السياسي، أو على الأقل تتمكن من تقديمها بصورة منطوية.

الجمهور لا يريد مشاهدة محاضرة بقدر ما يبحث عن التحليل والتوقعات المنتظرة للقرارات الحكومية وردود الفعل

وتعاقدت فضائية المحور مع الإعلامي أسامة كمال، وكان يقدم البرنامج الصومالي الرئيسي على فضائية "دي.إم.سي" قبل أن يتم استبعاده لأسباب غير معلنة، وعاد الإعلامي محمد الباز الذي كان يقدم برنامج توك شو على قناة "المحور"، ليظهر على شاشة قناة "النهار" ويتولى إدارة وتطوير الخطاب السياسي للمحطة.

ويمكن ملاحظة التغيير في اهتمام البرامج ذاتها بتوظيف التعقيدات الراهنة في المنطقة كي يكون لها حضور عند المشاهد، بدلاً من أن يذهب إلى منصات خارجية تابعة لكل من قطر وتركيا، ولها أجندات تصب في مصلحة جماعة الإخوان، وتناهض مصالح الدولة

سجن صحافي جزائري ثلاثة أعوام بتهمة الابتزاز

قرار الدخول في إضراب عن الطعام في 30 يناير 2020، لتعبير عما يعانيه من وعائلتهما جراء تعليق قضيتهما وتأخر المحاكمة.

وذكر الصحافيان في ذلك الوقت أنهما في الحبس المؤقت منذ أكثر من ستة أشهر، رغم استكمال إجراءات التحقيق الأولية والاستماع منذ فترة طويلة (حوالي 4 أشهر)، وأشار إلى أن كل طلبات الإفراج المؤقت التي تقدمت بها هيئة دفاعهما قد تم رفضها.

محامو بلقاسم جبر يأملون في تقليص عقوبته عند استئناف الحكم والاكتفاء بالمدة التي قضاه في السجن حتى الآن

واعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود أن "تضاعف المتابعات في حق الصحافيين الجزائريين يبعث على القلق الشديد ويشير إلى التدهور الصارخ لحرية الصحافة في الجزائر".

ويوجد حالياً عدة صحافيين جزائريين في السجن، بينهم خالد درارني مؤسس موقع "قصة تريبين" الإلكتروني ومراسل تلفزيون "تي.في.5 موند"، وعبدالكريم زغليش مدير راديو بيت على الإنترنت.

وعلى غرار صحافيين آخرين، يحاكم هؤلاء لأسباب مرتبطة بالحراك الاحتجاجي الذي انطلق في فبراير 2019.

الجزائر - قضت محكمة في العاصمة الجزائرية الأحد بسجن الصحافي بلقاسم جبر ثلاثة أعوام، بعد اعتقاله لمدة عام، بتهمة الابتزاز وإضعاف معنويات الجيش.

وقالت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين على صفحاتها في فيسبوك "صدر الحكم في قضية الصحافي المعتقل بلقاسم جبر: ثلاثة أعوام سجن نافذ".

واتهم جبر بانتحال صفة والابتزاز، في حين أسقطت غرفة الاتهام في 22 أبريل عنه تهمة "إضعاف معنويات الجيش". ولم تتوفر معلومات حول وقائع القضية، ورفض أغلب المحامين الحديث عن المسألة علناً، في حين اعتبروا في أحاديث خاصة أن "ملفه حساس".

لكن وسائل إعلام محلية ذكرت أن قضية الابتزاز حركتها وزير سابق، في حين ينفي محاموه أن تكون غاية لقاء الصحافي بهذا المسؤول الابتزازي. وقبل محاكمته، أكدت محاميته فائزة قطاش أنه "ضحية فجوات تحيط بالعمل الاستقصائي للصحافيين". وأضافت أنه "وجد في المكان الخطأ مع الأشخاص الخاطئين" عندما حصلت وقائع القضية. ويأمل محامو جبر في تقليص عقوبته عند استئناف الحكم على مستوى مجلس قضاء الجزائر إلى مدة تسمح له باستعادة حرّيته، والاكتفاء بالمدة التي قضاه في السجن حوالي سنة حتى الآن. ويبلغ جبر 34 عاماً وكان يقدم برامج سياسية في تلفزيون "الشروق نيوز" الخاص، وهو موقوف منذ 15 يوليو 2019. وسبق لبلقاسم جبر وزميله المعتقل السابق سفيان مراكشي، أن اتخذوا

قالوا إن الحكومة ضمنت تدفق معلومات بدرجة قليلة ومتوسطة.

في المقابل، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة خلال جلسة نقاش مع نخبة من الإعلاميين والإعلامية نظمها مركز حماية وحرية الصحافيين إن الحكومة لم تست خلال جائحة كورونا تضع قدرات المؤسسات العامة في التعامل مع وسائل الإعلام.

وأضاف أن ضعف وغياب التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام زاد من التحديات في إدارة الاتصال مع المنابر الإعلامية. وأكد أن الدولة الأردنية كرست جهودها خلال الجائحة للوصول للمواطن من خلال الإيجازات الصحافية التي اعتبرها أداة مهمة في ضمان تدفق المعلومات، مشيراً إلى أن إجراءات الوقاية والسلامة العامة حالت دون تواجد الصحافيين في الإيجاز.

وقال التقرير إن توقيف مدير عام ومالك قنّاة رؤيا فارس الصايغ ومدير الأخبار في القناة محمد الخالدي إثر بث تقرير متلفز اعتبر تحريضاً على خرق أوامر الدفاع، شكّل تهديداً مباشراً لكل الإعلاميين، ودفعهم لأخذ الحذر أكثر، وزاد من مشوب الرقابة الذاتية والمسبقة على المحتوى الإعلامي. وقدم التقرير 19 توصية أولها وقف العمل بقانون الدفاع وأوامره بالإضافة إلى حث الحكومة على تطوير استراتيجيات إعلامية للمؤسسات العامة وبناء قدراتها في الاتصال، وكذلك تأسيس صندوق مالي لدعم وسائل الإعلام المستقلة.

عدم الرضا متبادل بين الصحافيين والحكومة الأردنية في فترة الحجر الصحي

تصريح المرور والحركة لم يستند إلى معايير واضحة ومعلنة.

ويتيح القانون الدولي لحقوق الإنسان للدول اتخاذ تدابير استثنائية تضع قيوداً على بعض الحقوق لحماية السلامة والصحة العامة شريطة أن يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، وبناء على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسيفاً ولا تمييزاً ولفترة زمنية محددة، وفي كل الأحوال يجب أن تحترم كرامة الإنسان وتكون قابلة للرجعة ومتناسبة من أجل تحقيق الهدف المنشود.

ووفق التقرير ورصد وقوع 17 انتهاكا خلال أزمة كورونا تضمنت 11 انتهاكا تعرض له ثلاثة صحافيين في حين كانت الحالة الرابعة جماعية.

واعتبر 45.9 في المئة من الصحافيين الذين شاركوا بالاستطلاع أن تصاريح المرور والحركة شكلت تقييداً على حرية عمل الصحافيين في حين أعرب 27 في المئة عن عدم رضاهم عن نظام التصاريح على الإطلاق.

وبين الاستطلاع أن 8.8 في المئة منهم يجدون أن أداء الحكومة في التعامل مع وسائل الإعلام كان ممتازاً بينما يجده 17.6 في المئة ضعيفاً، و35.8 في المئة يعتبرونه جيداً، و37.7 في المئة يصفونه بالمتوسط.

ويرى 22 في المئة من الإعلاميين المشاركين بالاستطلاع أن الحكومة ضمنت تدفق معلومات ذات مصداقية إلى درجة كبيرة سواء إلى الجمهور أو وسائل الإعلام، بينما معظم الإجابات 70 في المئة

بوقف طباعة الصحف لا تتوفر له الأدلة العلمية الكافية إلى أن المواد المطبوعة يمكن أن تساهم في نقل العدوى بفيروس كورونا.

كما أن الحد من حركة الصحافيين وتقييدها بتصاريح مرور لم يحصل عليها كل الصحافيين ولم تحظ برضاهم جميعاً وربما لا تتوافق مع الضمانات الدولية التي تتيح للصحافيين حقهم بممارسة عملهم بحرية.

وأضاف أن هذا الإجراء تعرض للانتقاد والمعارضة، وأن الصحافيين طالبوا باعتماد البطاقة الصحافية للمؤسسات الإعلامية في نقلهم وحقهم في ممارستهم لمهنتهم. واعتبر أن حظر التجول الشامل والجزئي قيد حركة الإعلاميين والإعلاميات، مبيهاً أن منح

عمان - أكد مركز حماية وحرية الصحافيين في الأردن أن الإجراءات الحكومية التي اتخذت لمواجهة فيروس كورونا أدت إلى الحد من تدفق معلومات متنوعة ومتعددة المصادر للإعلاميين والجمهور، دون مبرر كاف.

وأوضح المركز في تقرير أصدره بعنوان "تحث الحظر.. حالة حرية الإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا" أن وسائل الإعلام تعرضت للقساثر، وأن توقف الصحف عن الطباعة أدى لتوقف إيراداتها وتهديد الأمن المعيشي للصحافيين.

واعتبر أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذت عند التعامل مع وسائل الإعلام لم تكن جميعها مبررة، ولم تستند إلى أدلة علمية، وأشار إلى أن قرار مجلس الوزراء



وقف طباعة الصحف لا تتوفر له الأدلة العلمية الكافية